الدرس السابع

- تعريف ونشأة نظام الحزب الواحد:

يعرف نظام الحزب الواحد بأنه ذلك النظام السياسي الذي يقر بوجود حزب سياسي واحد في الدولة، يحتكر النشاط السياسي فيها من الناحية القانونية والفعلية، ولا يسمح بقيام أحزاب أخرى معارضة، ويعد انفراد الحزب الواحد بالعمل السياسي والاداري في الدولة من أهم سمات نظام الحزب الواحد، بحيث يتدخل الحزب في كافة النشاطات السياسية داخل الدولة، وهذا ما يجعل الحزب القوة الموجهة للمجتمع والدولة، فضلا عن حصر العضوية في الحزب على فئات محددة من الافراد الذين تتوافر فيهم صفات وشروط خاصة لأن اعضاء الحزب الواحد هم طليعة المجتمع.

. وتبرز هيمنة الحزب الواحد في الميدان السياسي والاداري من خلال سيطرته على العملية الانتخابية والصحافة وحريات الأفراد، حيث ينفرد الحزب في اختيار المرشحين وانتخابهم فلا يترك أمام الناخبين فرص اختيار حرة كما يستقل الحزب باختيار اعضاء الحكومة وكبار المسؤولين في الجهاز التنفيذي للدولة، ويحكم الحزب الواحد قبضته على الصحافة من خلال عملية الرقابة السابقة على المواد التي تنشرها، ويجعل من الصحافة وسيلة دعاية وتحبيذ لأفكار الحزب وسياساته، وكذلك الحال مع سائر الحقوق والحريات التي لا يمكن ان تمارس إلا في الحدود التي يقرها الحزب وبذلك تتحول الحريات العامة الى مجرد هبة من قيادات الحزب الواحد.

ويمثل هذا النوع من النظم السياسية ظاهرة حديثة نسبيا، فهو التجديد السياسي الذي ظهر في القرن العشرين، فإذا كان الواقع يدل على أن الديكتاتورية قديمة قدم العالم فان الديكتاتورية المستندة إلى حزب سياسي كما شوهدت في ألمانيا وفي ايطاليا، وفي الاتحاد السوفياتي هي نظام جديد، وهي تختلف عن ديمقراطيات القرن التاسع عشر المرتكزة على التمثيل النسبي وعلى استقلال النواب، والديمقراطية المعاصرة المستندة إلى الإحاطة المنظمة بالناخبين وبالمنتخبين، فنظام الحزب الوحيد ليس إلا تكييفا تقنيا للديكتاتورية المتولدة في إطار ديمقراطي حسب تعريف متخصّصين في العلوم السياسية.

وحول ملائمة هذا النوع من النظم للمبادئ الديمقراطية فقد برز رأيين هماك

- الرأي الأول: نادى به معظم الفقهاء الغربيين، حيث ساد الاعتقاد لديهم بأن نظام الحزب الواحد يتنافى مع الديمقراطية التي لا يمكن الحديث عنها إلا في ظل نظام يقر بالتعددية الحزبية، واذا كانت الدكتاتوريات القديمة تظهر بمظهر الطغيان الفردي فإن من أهم سمات الدكتاتوريات

الحديثة هو استنادها إلى مجموعة متحدة من الأفراد تحت لواء حزب قوي لا يقبل المشاركة والمنافسة في الحكم.

- الرأي الثاني: الذي أكد أنصاره على عدم وجود تناقض بين المبادئ الديمقراطية وبين نظام الحزب الواحد طالما كان الحزب الواحد جماهيرياً، وقد ساد هذا الرأي في بعض الأوساط السياسية لدول العالم الثالث منطلقا من أن الحزب الجماهيري يتيح المشاركة السياسية اليومية للجماهير في حين تنحصر هذه المشاركة في ظل نظام يأخذ بالتعددية الحزبية في العملية الانتخابية فقط.

ويرى مؤيدي هذا النظام أن الحزب الواحد من سماته أنه يمتلك المبادرة والتوجيه النشيط والقدرة على التعبئة والتغلغل في الوسط الجماهيري، ويستقطب أهداف المجتمع وهو منفذاً لأهدافه، كما أنه يمتلك نظرية مرشدة تعطي الحزب قدرته على استشراف الواقع وتضع له رؤية صائبة، وتتكون نظريته الثورية على أساس رفض الواقع السيئ بما لديه من تصورات عن واقع جديد آخر

ويتفق المفكرون على تقسيم الحزب الواحد الى ثلاثة أنواع وهي:

- الحزب الواحد الشيوعي: يعتبر الحزب في تحليل كارل ماركس ولينين تعبيرا سياسيا عن طبقة اجتماعية، بمعنى أنه بمجرد قيام الثورة وتوحيد المجتمع و إلغاء الطبقات واختفاء الصراعات بين هذه الطبقات فلا ضرورة لوجود أكثر من حزب واحد.

- الحزب الواحد الفاشي: يختلف تبرير نظام الحزب الواحد الفاشي تماما عن تبرير نظام الحزب الواحد الشيوعي، إذ يفسر منظرو الفاشية سبب تبني نظام الحزب الواحد بأنه يرجع إلى التخلي عن مبدأ حياد الدولة السياسي، فالدولة الليبرالية دولة محايدة تقبل تبادل وجهات النظر وتداول السلطة بين أصحاب المذاهب المختلفة، أما الدول الفاشية فهي دولة تحمل فكرا معينا وتدافع عنه ولا تقف موقف الحياد.

- الحزب الواحد في دول العالم الثالث: تتبنى كثير من دول العالم الثالث نظام الحزب الواحد، وتختلف هذه الدول في تبريرها لتبني الحزب الواحد، فهي أحيانا تستند إلى الرغبة في الحفاظ على الوحدة الوطنية موضحة أن تعدد الأحزاب يهدد بانقسامات قبلية ومحلية وتشير هذه الدول أيضا إلى أن جهود التنمية الاقتصادية يجب تعبئتها جميعا من أجل مصلحة الدولة ومن ثم لا تسمح بتفرق الجهود في صورة أحزاب.

ومن المبررات التي تبرزها دول العالم الثالث للدفاع عن نظام الحزب الواحد عدم كفاية وكفاءة النخبة السياسية الإدارية القادرة على تبني تسيير نظام تعدد الأحزاب بسلام وبشكل يفيد المجتمع.

قائمة المراجع:

- عبد الغني بسيوني، **النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي الدولة والحكومة الحقوق الحريات**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1985.
- كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.
- سمية فلو عبود، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، بيروت: دار الساقي، 1993.
- محمد كامل ليلة، **النظم السياسية: الدولة والحكومة**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1971.
- جمال سلامة علي، **النظام السياسي والحكومات الديمقراطية**، القاهرة دار النهضة العربية، ط2، 2007.